

1. مفهوم الأنظمة الاقتصادية الجمركية

عند دخول أو خروج البضائع والسلع من الإقليم الجمركي الجزائري فإنها تستفيد من بعض الإعفاءات والتسهيلات متى كانت موضوعة تحت نظام من الأنظمة الاقتصادية الجمركة، الأمر الذي يتجلى من خلال تعريفها وبيان خصائصها

2. تعريف الأنظمة الاقتصادية الجمركية وخصائصها

عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية تغييرات هامة خصوصا في السنوات الأخيرة، بحيث كان سابقا الحديث عن الأنظمة التوقيفية والتي كانت تدل على المهمة الجبائية لإدارة الجمارك، ولكن مع تطور التجارة الخارجية كان لزاما على إدارة الجمارك ممارسة مهام اقتصادية إلى جانب المهام الجبائية ومن هنا ظهرت الأنظمة الجمركية الاقتصادية بمفهومها وخصائصها.

3. خصائص عامة للأنظمة الجمركية

- وضع تصريح مفصل
- اعتبار البضاعة خارج الإقليم الجمركي
- توقيف الحقوق الجمركية

4. أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية

- نظام العبور
- نظام المستودع الجمركي
- نظام القبول المؤقت
- نظام إعادة التمويل بالإعفاء

5. تعريف التشريع الجمركي

هو كل الأحكام التشريعية و التنظيمية التي تتكفل إدارة الجمارك بتطبيقها فيما يتعلق باستيراد و تصدير و مسافنة و عبور و تخزين و نقل البضائع بما فيها الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بتدابير الحظر و التقييد و المراقبة و كذا التدابير المتعلقة بتبييض الأموال."

6. خصائص قانون الجمارك

- يمتاز قانون الجمارك بالمرونة في التعديل بحيث يتعرض للتعديل و لو في مادة واحدة أو حتى في جزء منها بموجب صدور قانون المالية السنوي و هو ما يعزز ارتباطه بالمسائل الاقتصادية و المالية.

- قانون صارم و ذلك نظرا لوظيفته الأساسية التي تتمثل في حماية الاقتصاد الوطني و مصالح الخزينة العمومية ، هته الأخيرة التي تحرص إدارة الجمارك على تمويلها من عائدات المعاملات الجمركية سواء المشروعة أو غير المشروعة.
- يعدّ قانون الجمارك بذلك قانون جبائي بامتياز فهو يحصل الجباية لفائدة الخزينة العمومية و يتأتى ذلك بفرض رسوم على معاملات قانونية و رسوم أخرى تأخذ صفة الجزاء العقابي المالي على المعاملات غير القانونية.
- يتميز قانون الجمارك بخاصية ارتباطه بسيادة الدولة و سلطتها و يتجلى ذلك خاصة من زاوية سياستها الخارجية إذ يؤدي وظائف متعددة و متنوعة أهلته لأن يكون أداة فعالة في خدمة التبادل التجاري الدولي دون أن يتنازل عن مهمته التقليدية المتمثلة في ضمان الحماية الاقتصادية التي تشكل أحد الأسس البارزة لوجوده.
- يتميز قانون الجمارك كذلك بانفراده بمصطلحات قانونية و تقنية خاصة لا نجدها في أي قانون آخر إذ أنه من المسائل التي أضفت أصالة كبيرة هي القانون الجمركي هو ما يتوافر عليه هذا القانون من مفاهيم و مصطلحات خاصة به، بالنظر إليه من زاوية مظهره الجبائي نجد نوع البضاعة و منشئها و القيمة الجمركية و مفاهيم أخرى بالنظر إليه من زاوية مظهره الاقتصادي كالعبور الجمركي، التصدير المؤقت، وغيرها من الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي لا معنى لها خارج هذا القانون.
- فضلا عن الطابع التقني و المتميز لقانون الجمارك و كذا طابعه الاقتصادي فإن اعتباره قانون الزامي و صارم يستوجب فرض جزاءات جزائية على المخالفين
- حيث يتضمن قانون الجمارك نصوصا تتعلق بالمنازعات الجمركية الجزائية، والتي تتميز بخصوصيات جعلت منه قانونا متميزا يخرج عن قواعد قانون العقوبات العام، هذه الخصوصيات التي توحى بالطبيعة الاستثنائية للجرائم الجمركية التي ينظمها هذا القانون.

7. إجراءات تتعلق بالبضائع

يتعين إخضاع كل بضاعة يتم استيرادها أو إعادة استيرادها أو تصديرها أو نقلها لإعادة التصدير الى المراقبة الجمركية بمكاتب الجمارك كقاعدة عامة على أن تخزن البضائع المعدة للتصدير في مخازن مؤقتة أو مستودعات جمركية معدة للغرض إلى أن يتم إرسالها إلى الخارج و ذلك بعد خضوعها للمراقبة الجمركية المفروضة قانونا.

يتم تصدير البضائع برّا بضرورة اتباع الطريق الأقصر المباشر الذي يقوم بتعيينه والي الولاية. كما أن عملية شحن البضائع المعدة للتصدير لا تكون إلا في المطارات و الموانئ التي توجد بها مكاتب جمارك ، أما في غير هذه الأماكن فيجب الحصول على ترخيص .